The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 198
آذار 2023

التقارير الرئيسية

شهدت الاحتجاجات النّقابيّة العماليّة المطالبة بتحسين الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة تكثيفا لفعاليّاتها مُذُّ مطلع عام 2023

وقّعت شركة سنيورة للصناعات الغذائيّة (سنيورة) اتفاقيّة مع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التّقنيّة (مدن)، في 23 فبراير/شباط، لإنشاء مصنع للّحوم المبرّدة والمجمّدة في المنطقة الصناعية الثّانية في جدّة

بلغ مؤشّر القدس 657.6 نقطة في آخِر يوم تداول للأسهم من شهر شباط/فبراير 2023، ليُسجّل بذلك زيادة قدرها 2% عن الشّهر السابق

الصّيرفة الرّقميّة

في 12 شباط/فبراير، أطلق البنك العربي بالتّعاون مع مجموعة الاتصالات الفلسطينيّة «ريفلكت» ليكون النِّيو–بنك (Neobank) الأوّل من نوعه في فلسطين،[1] علما أنه كان قد أُطلق سابقا في الأردن بصفة مصرف افتراضي يعمل عبر الأقنية الرّقميّة حصرا بلا أفرع قائمة على الأرض. يُقدّم ريفلكت جُملة من الخدمات المصرفيّة، منها فتح الحسابات، وتحويل الأموال، وسداد الفواتير.

مبادرة تتوافق مع الاحتياجات المحليّة والتّوجّهات العالميّة

بالاستناد إلى نهج يتمحور حول العميل وبتكاليف تشغيلية مخفّضة، تُقدّم بنوك النّيو (Neobanks) حلولا أكثر توافرا ويُسرا من الخدمات المصرفيّة الرّقميّة التّقليديّة،[2] إذ تُمكّن هذه العناصر بنوك النِّيو من خدمة معتمديها بأسعار ورسوم أكثر تنافسيّة عبر تفادي التّكاليف التّشغيليّة المرتبطة بالفروع الفيزيائية. من هذا المنظار، ينسجم إطلاق «ريفلكت» في هذه المرحلة مع استراتيجيّة سلطة النّقد الفلسطينيّة الرّامية لتيسير تطوير طرق الدّفع الإلكتروني والشّمول المالي في فلسطين.[3]

من جهة أخرى، يُواكب هذا التّطوّر مستجدات نقاط تلاقي حقلي وسائل الاتصالات والخدمات المصرفيّة التجارية،[4] كما تُتيح هذه الشّراكة للبنك العربي توسعة قاعدة معتمديه عبر تقديم حلول مصرفيّة رقميّة جديدة ومبتكرة تُلبّي مختلف احتياجات شرائح المجتمع، عدا الفرصة الّتي تمدّ بها إلى شركة الاتصالات الفلسطينيّة لتوسعة خدماتها في ميدان الخدمات المصرفيّة الرّقميّة وتوفير حلول أكثر تكامُلا لمشتركيها، ذلك بالإضافة إلى المُتاح من خدمات الشّركة الوطنيّة للدفع الإلكتروني (Jawwal Pay) (تحديدا محفظة جوّال الرّقميّة).[5]

الأثر المتوقّع على صعيد تبنّي حلول التّكنولوجيا الماليّة

استخدام التّكنولوجيا في صفوف الأفراد والشّركات مرتفع بالعموم في فلسطين، الأمر الّذي يشكّل فرصة لتوسيع اعتماد التّكنولوجيا الماليّة لدى هاتين الفئتين، حيث تُشير البيانات أنّ زهاء 91.9% من المنشآت الاقتصاديّة استخدمت الهواتف النّقّالة في عام 2021 بواقع 92.6% في الضّفّة الغربيّة و90.5% في قطاع غزّة أيضا، نحو 61.1% منها نافذة إلى الإنترنت_بواقع 69.9% في الضّفّة الغربيّة و47.7% في قطاع غزّة. بالمثل، فإنّ نحو 88% من الأفراد (من عمر 10 سنوات فأكثر) يستخدمون الإنترنت (بواقع 91% في الضّفّة الغربيّة و44% في قطاع غزّة)، ونحو 71% منهم يستخدمون الهواتف الذّكيّة (بواقع 82% في الضّفّة الغربيّة و56% في قطاع غزّة).[6] إنّ استنطاق هذه المعطيات يُشير إلى أفقٍ واعدٍ على صعيد استخدام التكنولوجيا الماليّة في فلسطين.

يُذكر أنّ استخدام الأفراد للتّكنولوجيا الماليّة بدأ يكتسب شيئا من الزّخم رغم حداثتها. حَسَب مُعطيات عام 2022، فإنّ 3.3% فقط من المواطنات والمواطنين البالغين الفلسطينيين (بعمر 18 سنة فأكثر) يمتلكون أو يستخدمون محفظة رقميّة (بواقع 2.9% في الضّفّة الغربيّة و4% في قطاع غزّة).[7] في ذات السّياق، أفادت سلطة النّقد الفلسطينيّة أنّ عددَ المحافظ الرّقميّة المملوكة لأفراد قد بلغ 363,347 محفظة في الرّبع الثّالث من 2022، مقارنة بـ172,005 محفظة رقمية في الرّبع الثّالث من العام السّابق. كذلك، ارتفعت القيمة الإجماليّة لهذه المحافظ من 1.2 مليون إلى 1.7 مليون دولار خلال الفترة ذاتها،[8] وفي الشّهور التّسعة الأولى من 2022، نُفّذت نحو مليون ونصف حركة على المحافظ الرّقمية بقيمة بلغت 129.4 مليون دولار، مقارنة بـ397,000 حركة بقيمة 29.7 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2021.[9] واستنادا إلى أحدث مسوح الشّمول المالي المُجراة عامَ 2022، فإنّ 15.1% من المواطنات والمواطنين البالغين الفلسطينيين (بعمر 18 عاما فأكثر) يمتلكون أو يستخدمون نوعا واحدا على الأقل من الخدمات الماليّة الرقمية على النّحو التّالي: يستخدم 7.4% خدمات مصرفيّة عبر الإنترنت، و11.3% يستخدمون الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف النّقّال، و3.3% يمتلكون محفظة رقمية، و6.7% يُسدّدون فواتيرهم عبر الإنترنت، و3% يمتلكون أو يستخدمون عملات رقمية مشفّرة (Cryptocurrencies).[10]

لموضعة هذه التّطوّرات في سياقها الأوضح، تجدر الإشارة إلى أنّ النّظام المصرفي الفلسطيني يضم أكثر من 3.3 مليون حساب مصرفي لأفراد (بودائع بقيمة 12.3 مليار دولار)، وأنّ 34.8% من المواطنات والمواطنين البالغين الفلسطينيين يمتلكون أو يستخدمون نوعا واحدا على الأقل من الحسابات المصرفيّة (بواقع 43.9% في الضّفّة الغربيّة و20% في قطاع غزّة).

1 www.alwatanvoice.com/arabic/news/2023/
2 www.sproutasia.com/blog/how-is-a-neobank-different-from-a-traditional-bank
3 www.alhadath.ps/article/ https://bit.ly/3yQff5y
4 https://bnews.ps/ar/node/20767
5 جوّال هي الشّركة المُشغّلة لشبكة الاتصالات الخليويّة ضمن مجموعة الاتصالات الفلسطينيّة: www.jawwal.ps/Reflect
6 www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_ICTS2022E.pdf
7 www.financialinclusion.ps/item-1678961908/
8 https://bit.ly/3mM9Qtv
9 https://bit.ly/3ZZECgI
10 سترد الدّراسة الاستقصائيّة وأبرز نتائجها الّتي نُشرت في أواخر آذار/مارس في عدد نيسان/أبريل من النّشرة الاقتصاديّة.

زيادة على ذلك، من المتوقّع أنّ تقديمَ خدمات مصرفيّة رقميّة مُحسّنة تجمع يُسر الاستخدام والتّكاليف المُخفّضة سيؤدّي إلى تشجيع المزيد من الشّركات على اعتماد طرق الدّفع الرّقميّة؛ فحَسَب المُعطيات الرّاهنة، ما زال معدّل اعتماد الحلول الماليّة الرّقميّة في فلسطين منخفضا نسبيا رغم ما تبذله الجهات التّنظيميّة والمنظّمات الدّولية من جهود لتعزيز تبني هذا النوع من الحلول الماليّة.[11] أظهر مسح حديث أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنّ نحو 14.4% من المنشآت الاقتصاديّة في فلسطين قد استخدمت وسائل الدّفع الرقميّة في عام 2021 بواقع 17.1% في الضّفّة الغربيّة و9% في قطاع غزّة.[12] وعندما سُئلت سائر المنشآت الاقتصاديّة المُستطلعة (أي 85.6%) عن أسباب إحجامها عن استخدام وسائل الدّفع الإلكتروني، أفادت 75.2% منها بعدم رغبتها في استخدام هذه الحلول، و19.6% أفادت بألّا علم لها بوجود مثل هذه الخدمات في فلسطين، واشتكى 17.4% من ارتفاع تكلفتها، على حين أعربت 17.3% من هذه المنشآت بألّا علم لها بكيفيّة استخدام هذه الخدمات.

علاوة على ما سبق، يُتوقّع أنّ توفيرَ خدمات مصرفيّة رقميّة جديدة سيساعد على توسيع أنشطة التّجارة الإلكترونيّة، التي يقتصر استخدامها على 1.5% فقط من الشّركات في فلسطين (بواقع 1.9% في الضّفّة الغربيّة و0.2% في قطاع غزّة)، يُذكر أنّ هذه الفئة تعتمد اعتمادا شبه كامل على أسلوب الدّفع النقدي عند التّسليم (بواقع 93.8% في الضّفّة الغربيّة و100% في قطاع غزّة).

الأداء المالي للقطاع المصرفي

حافظ القطاع المصرفي الفلسطيني في النّصف الأوّل من عام 2022 على كفاية رأس المال (16.7% من الأصول المرجحة بالمخاطر)، كما تعافت ربحيّته بتحقيق مستوى أعلى ممّا كانت عليه قبل الجائحة (حيث وصل معدّل العائد على حقوق الملكية إلى 10.4%)، على حين ظلّت القروض المتعثّرة ثابتة عند نسبة 4.2% من إجمالي القروض.[13] تشير التّقديرات الأوّليّة أيضا إلى استمرار تحسّن ربحيّة القطاع في النّصف الثّاني من 2022.[14]

جدول رقم 1: مؤشّرات ربحيّة النّظام المصرفي، 2018–2021

	2018	2019	2020	2021
صافي إيرادات الفوائد (مليون دولار أمريكي)	578.3	609.2	591.5	631.6
صافي إيرادات الرّسوم (مليون دولار أمريكي)	124.5	126.1	117.9	121.3
إيرادات أخرى (مليون دولار أمريكي)	91.1	97.0	87.9	117.7
صافي الأرباح (مليون دولار أمريكي)	203.4	190.9	126.4	197.8
هامش صافي الرّبح	%25.6	%22.9	%15.8	%22.7
معدّل العائد على الأصول	%1.3	%1.1	%0.6	%0.9
معدّل العائد على حقوق المساهمين	%10.6	%9.7	%6.4	%9.4

في عام 2021، بلغ إجمالي إيرادات القطاع المصرفي الفلسطيني 870.6 مليون دولار أمريكي، مسجلا زيادة قدرها 109.2% عن عام 2011،[15] كما ارتفع صافي إيرادات الفوائد والمرابحات بنسبة 127.3% بين عامي 2011 و2021، علما أنّه المصدر الرّئيس لإيرادات المصارف الفلسطينيّة، إذ يُشكّل 72.6% من إجمالي إيراداتها. كذلك ارتفعت التسهيلات الائتمانيّة المصدر الرّئيس لإيرادات الفوائد بنسبة 202.7% بين عامي 2011 و2021.[16] وشهد صافي الرّسوم المصرفيّة ثاني أكبر مصدر للإيرادات المصرفيّة زيادة بنسبة 86.5% عن الفترة نفسها (حيث ساهم بنسبة 13.9% من إجمالي إيرادات المصارف عامَ 2021). يعتمد النّظام المصرفي الفلسطيني اعتمادا كبيرا على إيرادات الفوائد والمرابحات ورسوم الخدمات، وذلك على عكس المصارف الدّولية عموما، والتي تعوّل أيضا على مصادر أخرى للإيرادات مثل تداول الأوراق الماليّة، والخدمات المصرفية الاستثماريّة، والأنشطة الائتمانيّة (fiduciary activities) التي تتسم بالمحدودية في فلسطين.[17] جدير بالذّكر أنّ السّقوف التي فرضتها سلطة النّقد الفلسطينيّة مؤخرا على الرّسوم والعمولات المصرفيّة قد تحض المصارف على البحث عن فرص جديدة مدرّة للربح.[18] أمّا على المدى البعيد، فقد بلغ صافي أرباح النّظام المصرفي المجمعة 197.8 مليون دولار عامَ 2021، مُسجّلا زيادة قدرها 49.4% عن عام 2011. في المحصّلة ورغم نمو أرباح المصارف، فقد تراجعت نتائج مقاييس الرّبحيّة، مثل العائد على حقوق الملكية (من 11.2% في عام 2011 إلى 9.4% في 2021)، وسجّل العائد على الأصول منحنى مماثلا (حيث انخفض إلى 9% في عام 2021 بعد أن كان 1.4% في 2011).

تصاعد توتّرات سوق العمل

شهدت الاحتجاجات النّقابيّة العماليّة المطالبة بتحسين الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة تكثيفا لفعاليّاتها مُذُّ مطلع عام 2023، حيث طفقت الكوادر التّعليميّة، والصّحيّة، والهندسيّة في القطاع العام تُطالب بالزّيادة الموعودة على الرواتب التي خَلُصت إليها الجولات السّابقة من المفاوضات النّقابيّة بشأن الأجور.[19]

ومما يزيد الوضع تعقيدا أن موظّفي القطاع العام بما فيهم الكوادر التّعليميّة، والطّبيّة، والهندسيّة يتلقون أجورا منقوصة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وكان وزير الماليّة، شكري بشارة، قد أعلن العام الماضي عجز السّلطة الفلسطينيّة عن دفع أجور طواقم القطاع العام جرّاء الأزمة الماليّة.[20] ونتيجة لذلك، طالب بشارة بإرجاء إنفاذ أيّ اتفاقيات كانت قد أُبرمت مع نقابات موظفي وموظفات القطاع العام بشأن زيادة الأجور، مشيرا إلى زيادة قدرها 840 مليون شيكل في فاتورة الأجور السّنويّة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. ومع ذلك، لم يثن ذلك النقابات عن مطالبة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الموقعة بينهما.[21]

الخدمات الاجتماعيّة الحيويّة: حالة من التّعطّل والإرباك

للموجة الرّاهنة من الاضطرابات أثر خَطِر بالغ الخصوصيّة، لا سيّما على صعيد الخدمات الحيويّة، مثل الصّحة والتّعليم، ففي كلا القطاعين، لم ينثن الموظفات والموظفون عن المناداة بمطالبهم، رغم غياب أيّ حلٍ واضح في الأفق.

يقترب إضراب معلّمات ومعلّمي المدارس العامّة من قرع أسبوعه الرّابع بمشاركة ساحقة تقارب 90% من الكوادر التّعليميّة العامّة.[22] تُطالب هذه الكوادر بإنفاذ مطالب إضراب العام الماضي التي تضمّنت ضمان ديمقراطيّة تمثيل المعلّمين والمعلّمات، بالإضافة إلى زيادة أجورهم بنسبة 15% بحلول كانون الثّاني/يناير 2023 على أن تُتبع هذه الخطوة بزيادة أخرى بنسبة 5% بحلول عام 2024.[23] كما شملت المطالب الأخرى ربط الرّاتب الإجمالي للكوادر التّعليميّة العامّة بالقيمة الحقيقيّة للغلاء المعيشي وضمان دفع الرّواتب دون أيّ مساس أو انتقاص.[24]

في سياق مماثل، أكّدت نقابة الأطباء في الأوّل من شباط/فبراير زيادة أسعار الكشفيّات الطّبية بنسبة 50%، ودعت العيادات الخاصّة والأطباء إلى وقف تعاملهم مع شركات التّأمين الصّحي إلى أن تلتزم بتغطية الأسعار الجديدة.[25] أسفر هذا القرار عن خلاف بين النّقابة وشركات التّأمين الفلسطينيّة، حيث أشارت الأخيرة إلى اتفاقية 2018 المُبرمة بينهما وما تنصّ عليه من حدود ناظمة لأسعار الكشفيّات.[26] في المقابل، نوّهت نقابة الأطباء بحقّها في زيادة الأسعار وتغيير بنود الاتفاقية المذكورة كما ترتأي. تداركا للأمور، عُقد اجتماع في 19 شباط/فبراير بمبادرة من وزارة الصّحّة لمناقشة النّقاط العالقة بين نقابة الأطباء واتحاد شركات التّأمين الفلسطينيّة، [27] حيث توصّل الطّرفان إلى رفع تسعيرة كشفيّة الأطباء بنسبة 20%.[28] مع ذلك ورغم ما قد تحقّقه هذه التّسوية من تخفيف لحدّة المأزق الرّاهن، إلا أنّها ستسفر في نهاية المطاف عن تحميل المواطنين والمواطنات عواقبها، فهم من سيدفعون ارتفاع أسعار بوليصات التّأمين الصّحي الخاص، كما ستتكبّد الموارد العامّة أعباء إضافيّة نتيجة زيادة الأسعار كونها ملزمة بتغطية التّحويلات الصّحيّة المُحالة من وزارة الصّحّة إلى العيادات الخاصّة (جرّاء محدوديّة قدرات الأوّلى). يُذكر هنا أنّ 4% فقط من الأسر الفلسطينيّة لديها فرد واحد على الأقل مُغطّى بتأمين صحّيٍّ خاص، في المقابل، فإنّ 72.6% من الأسر الفلسطينيّة تندرج ضمن الفئات المستفيدة من التّأمين الصّحي العام؛ يُعزى انخفاض اللّجوء للتّأمين الخاص إلى جُملة من الأسباب الرّئيسة، منها ارتفاع التّكلفة (ذلك وفقا لـ 29.6% من المستطلعات والمُستطلعين الّذين لا يشملهم التّأمين الصّحّي الخاص).[29]

11 www.wattan.net/ar/video
12 https://pcbs.gov.ps/Downloads/book2632.pdf
13 https://bit.ly/3T8AVDf
14 www.wattan.net/ar/news/396152.html
15 www.abp.ps//public/files/server/05/31-12-2021.pdf https://bit.ly/429TRp6
16 www.pma.ps/ar/Statistics//MonthlyStatisticalBulletin
17 https://cba.ca/bank-revenues-and-earnings-profits
18 https://bit.ly/3jHW365

19 www.wattan.net/ar/video/397379.html
20 https://bit.ly/3yvZW1N
21 https://bit.ly/3FimarI
22 https://قدسن شارك/منصب/197401/حراك-المعلمين-الموحد-بالضفة-يعلن-عن-سلسلة-من-الفعاليات-والمطالب/
23 https://bit.ly/3Lg06Sv
24 www.dooz.ps/p/210484
25 https://bit.ly/3FkLWM6
26 www.wafa.ps/Pages/Details/65795
27 https://bit.ly/3YCpAwo
28 www.bnews.ps/ar/node/20827
29 www.financialinclusion.ps/item-1678961908 /

التّحدّيات البنيويّة المتواصلة

تدفق زهاء 95,000 شخص إلى سوق العمل المحليّة في عام 2022، بيد أنّ السّوق لم تتمكّن من تأمين سوى 51,000 وظيفة إضافيّة بين عامي 2021 و2022. في المقابل، استوعبت سوق العمل الإسرائيليّة 47,000 عامل/ة إضافي/ة، ليغدو مجموع العاملين فيها 193,000 عامل وعاملة بحلول نهاية عام 2022، علما أنّ قطاع الخدمات هو من كُبرى القطاعات المُشغِّلة في سوق العمل المحليّة، على حين أنّ قطاع البناء والإنشاءات هو المُستوعب الأكبر للعمّال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيليّة.

بلغ معدّل البطالة 24.4% في عام 2022 وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ليُسجّل بذلك انخفاضا بنحو نقطتين مئويتين عن عام 2021 (26.4%)، لكن لا تنفك البطالة تسجّل معدّلات مرتفعة في صفوف الخرّيجات والخريجين الشّباب الّذين تتراوح أعمارهم بين 19 و29 سنة (48.3%)، عدا النّساء (40%) وسكّان قطاع غزّة (45%).[30] يبلغ متوسط فترة البطالة لسكّان الضّفّة الغربيّة 12.3 شهرا، مقارنة بـ21 شهرا في قطاع غزّة.[31] عدا الفجوة الكبيرة في معدّل المشاركة في القوى العاملة بين الضّفّة الغربيّة (47.5%) وقطاع غزّة (41%) من جهة، وبين الرّجال (70.7%) والنّساء (18.6%) من جهة أخرى. بالمثل، بلغ إجمالي الاستخدام الناقص للعمالة، الحاجة غير الملبّاة للتشغيل نتيجة انتفاء التّوافق بين العرض والطلب على العمالة، 31% (أي ما يُعادل نصف مليون شخص) في عام 2022.

أمّا في ما يتعلّق بحماية العمّال، فإن 65% من العاملين والعاملات بأجر في القطاع الخاص يوظفون بلا أي عقد (لا شفهيا ولا كتابيا)، و56% من الموظّفات بأجر لا يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وفوق كل ذلك، فإنّ 40% من المستخدمات والمستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أقل من الحد الأدّنى للأجور (1,880 شيكلا) الّذي دخل حيّز التّنفيذ مطلع 2022 (بواقع 19% في الضّفّة الغربيّة و89% في قطاع غزّة).[32]

الاستراتيجيّة الوطنيّة للتشغيل 2021–2025

نظّمت الحكومة الفلسطينيّة، ومنظّمة العمل الدّوليّة، وجامعة الدّول العربيّة اجتماعا دوليا بشأن العمالة في فلسطين في 24 و25 شباط/فبراير، يُذكر أنّ الحكومة الألمانيّة قد رعت هذا الحدث الّذي أقيم في رحاب العاصمة الأردنيّة، عمّان.[33] كان الاجتماع بمثابة منصة للتواصل والتنسيق بين الشركاء بهدف دعم تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنية الفلسطينية للتشغيل للأعوام 2021–2025.[34] وعلى هامش الاجتماع، وقّع وزير العمل الفلسطيني، نصري أبو جيش، تسع اتفاقيات بقيمة 55 مليون دولار مع جهات محليّة ودوليّة منها البنك الألماني للتنمية، والوكالة الإيطالية للتعاون الفنّي، والوكالة البلجيكيّة للتعاون الفني، ومنظّمة العمل الدّوليّة، وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، وسلطة النّقد، وبنك فلسطين، والمملكة المغربيّة، والحكومة الإندونيسيّة وذلك لدعم تنفيذ الاستراتيجيّة على مدار السّنوات الثّلاث المقبلة.[35] تهدف هذه الاتفاقيات إلى دعم التّدريب والتّعليم المهني وخلق فرص عمل للشباب والنساء في العديد من القطاعات، مثل السّياحة، والزّراعة، والتّنمية الاجتماعيّة،[36] كما تشمل دعم برامج خلق فرص العمل، الّتي سينفذها الصّندوق الفلسطيني للتشغيل، النقد مقابل العمل، والتّشغيل المؤقّت، ودعم المنشآت الصّغيرة والمتوسطة، والتّشغيل الذّاتي، حيث خُصّصت موازنة قدرها 25 مليون دولار لهذه البرامج لخلق نحو 2500 فرصة عمل دائمة و3000 فرصة عمل مؤقتة خلال العامين القادمين.[37]

تهدف الاستراتيجيّة الوطنيّة للتشغيل للأعوام 2021–2025 إلى تحقيق «التّوظيف الكامل،» والحد من العمل غير الرّسمي، وتحسين المساواة بين الجنسين في سوق العمل، وتعزيز الحماية الاجتماعية للعمال، وزيادة مشاركة النساء والشباب في القوى العاملة.[38] كما مهدت الطّريق لرفع الحدّ الأدّنى الوطني للأجور الشّهريّة من 1450 إلى 1880 شيكل (أي ما يعادل حوالي 437 دولارا إلى 567 دولارا)، علما أنّ هذا القرار قد دخل حيّز التّنفيذ عام 2022. مع ذلك، اعترى إنفاذه البُطء والمحدوديّة جرّاء جُملة من التّحديات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، نقص الموارد والتمويل، ومحدودية الوصول إلى الأسواق الدّوليّة، وتواصل الافتقار للاستقرار السّياسي.

مصنع شركة سنيورة الجديد في السّعوديّة

وقّعت شركة سنيورة للصناعات الغذائيّة (سنيورة) اتفاقيّة مع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التّقنيّة (مدن)، في 23 فبراير/شباط، لإنشاء مصنع للّحوم المبرّدة والمجمّدة على قطعة أرضٍ مساحتها 25,000 متر مربع في المنطقة الصناعية الثّانية في جدّة.

تهدف المنشأة الجديدة الّتي يُتوقّع أن تبلُغ تكلفتها نحو 3 ملايين دولار إلى تلبية الطّلب المتزايد على منتجات الصناعات الغذائيّة في السّوق السّعودية فضلا عن مساعدة سنيورة على توسيع انتشارها في الأسواق الإقليميّة،[39] فمن خلال التّصنيع من داخل السّوق السّعودية، تهدف سنيورة إلى خفض تكاليف النّقل، وتقليل أوقات التّسليم، وتحسين استجابتها لطلب السوق السّعوديّة،[40] لا سيّما أنّ المنشأة الجديدة ستمكّن شركة سنيورة من تنويع منتجاتها وتقديم منتجات جديدة تلبّي خصوصيّة السّوق السعوديّة، عدا ما لهذه الخطوة من دور في مساعدة سنيورة على تجنّب رسوم الاستيراد والضّرائب، ما يمكّن أن يقلّل تكاليف الإنتاج ويحسّن قدرة الشّركة التّنافسيّة في السّوق السعوديّة.[41]

شركة سنيورة: مسار التّوسّع

يعد توسع شركة سنيورة، وهي شركة تابعة للشركة العربيّة الفلسطينيّة للاستثمار (أيبك)، في المملكة العربيّة السّعوديّة جزءا من خطّة الشّركة الاستراتيجيّة طويلة الأجل لتوسيع عمليّاتها في الشّرق الأوسط وخارجه، لا سيّما في المملكة العربيّة السّعودية باعتبارها إحدى كُبرى أسواق المنطقة.[42] تزخر شركة سنيورة للصناعات الغذائيّة بتاريخ مُمتدٍّ يعود إلى عام 1920 حين تأسسّت في القدس، وسرعان ما أتى التزامها بإنتاج لحوم معلّبة عاليّة الجودة بثماره عبر ترسيخ اسمها في الشّرق الأوسط.[43]

في عام 1992، أنشأت الشّركة مصنعا في الأردن لتلبية الطّلب المتزايد على منتجاتها، ومع مُضي الوقت وتوالي النجاحات استحوذت عليها الشّركة العربيّة الفلسطينيّة للاستثمار (أيبك)، ما سمح لها بالتوسّع خارج الأردن وفلسطين لأسواق أخرى في المنطقة، بما في ذلك سوريا، ولبنان، والمملكة العربيّة السّعوديّة، والإمارات العربيّة المتّحدة، والكويت، وقطر، وعُمان، واليمن، والبحرين.[44]

في عام 2009، أنشأت الشّركةُ شركةَ سنيورة التّجاريّة لشقِّ طريقها إلى السّوق السّعوديّة، وهي شركة توزيع تبيع منتجات سنيورة في السّوق السّعوديّة، وفي عام 2014، أسّست شركة سنيورة الخليج للتجارة العامّة لاستهداف السّوق الإماراتيّة. وفي عام 2016، استحوذت سنيورة على شركة الماسة لتصنيع اللّحوم الّتي تتخذ من دبي مقرا لها، خطوةٌ وطّدت انتشار سنيورة في سوق الشّرق الأوسط.[45]

بالإضافة إلى التّوسّع في سوق دول مجلس التّعاون الخليجي، لم تُغفل سنيورة تنمية أعمالها في الأردن وتركيا، ففي عام 2013، أسسّت شركةُ أيبك الشّركةَ الأردنيّة لتجهيز وتسويق الدّواجن ومنتجاتها، الّتي أصبحت منذ ذلك الحين إحدى شركات الدّواجن الرّائدة في الأردن، حيث دفع نجاحُ الشّركة الأردنيّة لتجهيز وتسويق الدّواجن ومنتجاتها أيبك إلى مدِّ أعمالها في مجال الدّواجن إلى تركيا، حيث أنشأت منشأة جديدة لإنتاج الدّواجن في عام 2017. وقد سمح هذا التّوسع لشركة أيبك بالاستفادة من الطّلب المتزايد على الدّواجن في السّوق التّركية وتوسيع قاعدة عملائها خارج فلسطين والأردن. ومع استحواذها الأخير على شركة تراكيا التّركية، وتوقيع الاتفاقيّة الأخيرة مع مدن السّعوديّة، ستمضي سنيورة قُدما في التّعامل مع أسواق جديدة وترسيخ مكانتها كشركة رائدة في مضمار صناعة اللّحوم والألبان.[46] يُجسّد نجاح شركة سنيورة مثالا واعدا لمكامن الصّناعات الخفيفة الفلسطينيّة مثل الغذاء، والأثاث، والمنتجات المعدنية، ومواد البناء وغيرها وذلك على الرّغم مما تُواجهه الصّناعات الفلسطينيّة من تحدّيات سوقيّة هائلة ومُنفردة.

التّداول في شهر شباط

بلغ مؤشّر القدس 657.6 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم من شهر شباط/فبراير 2023، ليُسجّل بذلك زيادة قدرها 2% عن الشّهر السابق.[47] كما شهد الشّهر تداول ما مجموعه 9 ملايين سهم بقيمة إجماليّة قدرها 16.8 مليون دولار؛ ما يُشكّل انخفاضا بنسبة 59.4% في عدد الأسهم المتداولة و58.3% في قيمتها، وذلك مقارنة بشهر كانون الثّاني/يناير 2022.

30 https://pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressEn.aspx
31 https://bit.ly/3l1o8WM
32 https://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSSY2022A.pdf
33 http://mol.pna.ps/news/891
34 www.bnews.ps/ar/node/20845
35 www.wafa.ps/Pages/Details/66578 http://mol.pna.ps/news/891
36 www.alhadath.ps/article
37 www.mol.pna.ps/news/893
38 www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_774736/lang--en/index.htm

39 https://english.wafa.ps/Pages/Details/133534 https://www.wafa.ps/Pages/Details/66450
40 www.foodbusinessafrica.com.
41 https://finance.yahoo.com/news/siniora
42 www.zawya.com/en/press-release/companies-
43 https://arn.ps/post/237102.html
44 www.siniorafood.com/en-us/About-Us/Company-Overview
45 www.foodexport.org/export.
46 https://apic.ps/siniora/
47 https://bit.ly/3JdKLit

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

النمو

إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المجلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الثالث 2017 – الربع الثالث 2022

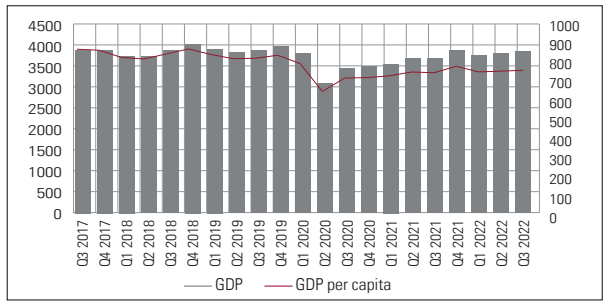

الناتج الإجمالي المحلي (الربع الثالث 2022): 3910.5 مليون دولار
الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الثالث 2022): 770.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التجارة

الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين ('000 دولار)، الربع الرابع 2017 – الربع الرابع 2022

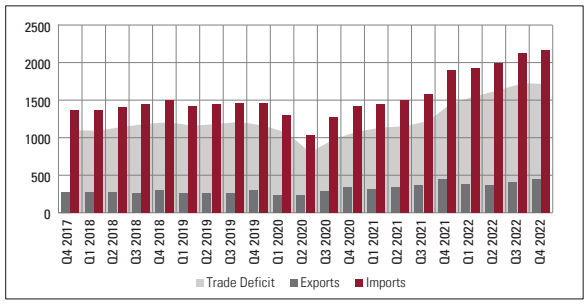

الواردات (الربع الرابع 2022): 2,158.2 مليون دولار الصادرات (الربع الرابع 2022): 445.7 مليون دولار
العجز التجاري (الربع الرابع 2022): 1,712.5 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الرابع 2017 – الربع الرابع 2022

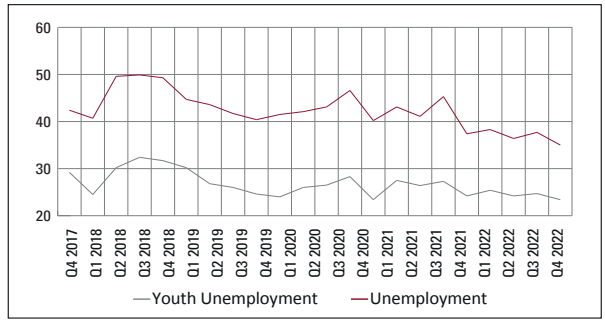

معدل البطالة (الربع الرابع 2022): 23.40% معدل بطالة الشباب (الربع الثالث 2022): 35%
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، شباط 2020 – شباط 2023

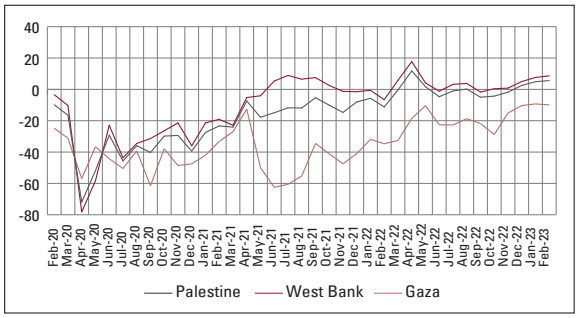

فلسطين (شباط 2023): 5.6 الضفة الغربية (شباط 2023): 8.6
غزة (شباط 2023): -9.9 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، شباط 2020 – شباط 2023

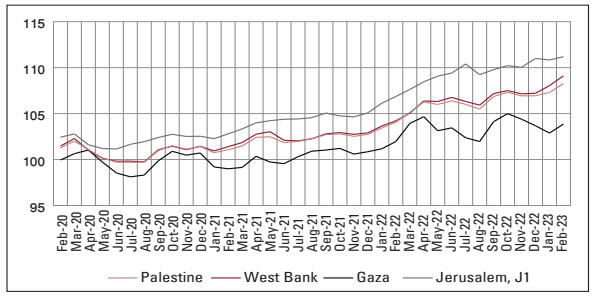

فلسطين (شباط 2023): 108.26 الضفة الغربية (شباط 2023): 109.11
غزة (شباط 2023): 103.86 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

التسهيلات والودائع في فلسطين ('000 دولار)، الربع الرابع 2016 – الربع الرابع 2022

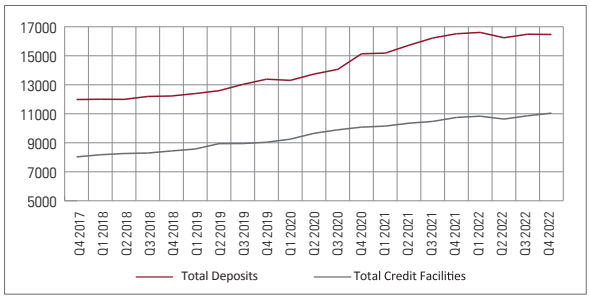

مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الرابع 2022): 11,045.04 مليون دولار
مجموع الودائع (الربع الرابع 2022): 16,468.16 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

The Portland Trust

M A S

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org